

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 173 ابن منده . رواه أكثر من ثمانين نفساً ، وجمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات ، فجاوز التسعين ، وبذلك جزم ابن دحية ، ثم جمعها الحافظان يوسف بن خليل الدمشقي وأبو علي البكري وهما متعاصران ، فوقع لك منهما ما ليس عند الآخر ، وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مئة من الصحابة رضي الله عنهم . وقال ابن الصلاح : () ثم لم يزل عدده في ازديار وهلم جرا على التوالي والاستمرار ، وليس في الأحاديث ما في مرتبته من التواتر () وقيل : لم يوجد في الحديث مثال للمتواتر إلا هذا . وقال ابن دحية : قد أخرج من نحو أربعمئة طريق . (كذا في عمدة القارى للعيني) وهو خلاصة ما قرره الحافظ ابن حجر في الفتح . قال الحافظ في هذا الحديث : () أخرجه البخاري من حديث المغيرة ، وعبد الله بن عمرو ، وواثلة ؛ واتفق مسلم معه على تخريجه عن علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة . وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً . وصح في غير الصحيحين من حديث ثلاثين من الصحابة وورد أيضاً عن نحو خمسين من غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين بأسانيد ساقطة ، ثم بين رحمه الله من اعتنى بجمعه كما تقدم . .

وقوله : () (فليتبوأ مقعده من النار) أي فليتخذ لنفسه منزلاً . يقال تبوأ الدار ، إذا اتخذها مسكناً ، وهو أمر معناه الخبر ، يعني : فإن الله يبوءه ، وتعبيره بصيغة الأمر للإهانة ، ولذا قيل : الأمر فيه للتهكم أو التهديد إذ هو أبلغ في التغليب والتشديد من أن يقال : كان مقعده في النار ، ومن ثم كان ذلك كبيرة ، بل قال الشيخ أبو محمد الجويني : إنه كفر ، يعني لأنه يترتب عليه الاستخفاف بالشرعية . ويؤخذ من الحديث أن من قرأ حديثه وهو يعلم أنه يلحن فيه ، سواء كان في أدائه أو إعرابه ، يدخل في هذا الوعيد الشديد ، لأنه بلحنه كاذب عليهن وفيه إشارة إلى أن من نقل حديثاً وعلم كذبه ، يكون مستحقاً للنار ، إلا أن يتوب ، لا من نقل عن راو عنه عليه الصلاة والسلام ، أو رأي في كتاب ولم يعلم كذبه قال الطيبي : () (فيه إيجاب التحرز عن الكذب على رسول الله ، بأنه لا يحدث عنه إلا بما يصح بنقل الإسناد) قال ابن حجر : () وما أوهمه كلام شارح من حرمة التحديث بالضعيف مطلقاً (مردود .) (1 هـ والظاهر أن